

ويعد وعلى المرء ما تقرز اي ما عثر في الحرف قالت بنات العلم اسلم
وان كان فغير معد ما ك وان وازاد بعضهم في اقسام النون
سابعاً وهو نون الاضطرار كما قول الشاعر سلام الله يا مطر اعلها ولرب
الناظم الا اربعة المتقدمه فان قلت فقل اطلق في موضع النفس قلت
قد اجيب بان في قول النون للهدم بشر غير المحصر بالاسم وفيه نظر
اذ لا معهود يصر في اللفظ اليه عند من ذكر له علامات الاسماء وان جعلت
الجنسية فقد يقال لم يعتبر الترخيم والغال القلتها واختصاصها
بالشعر وقد قيل ان نسبة ما لم يحو الروي هو ما حاروا انما هو نون بدل ان
ثبت وفقاً للنون على هذا من خواص الاسم في جميع وجوهه وقال
ابو المحاج يوسف بن معمر وظاهر قول سيبويه في التي سموتة نون
النون انه ليس نون وانما هو نون سبع الاخر عوضاً عن المد والثالثة
النداء وهو الاء نون او احد احوالها وهو من خواص الاسم لا المنادى
مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسماً لانه مخرجه في المعنى وهو في
التسهيل وانما اختص الاسم بالنداء لانه مفعول في المعنى والمفعول به لا
يتلوق بغير اسم واعرض قوله في المعنى لان ظاهره انه ليس مفعولاً صريحاً
من جهة اللفظ وقد سبقه ابو موسى في هذه العجاء وهذه مسله خلاف
ومذهب سيبويه وهو ان المنادى مفعول من جهة اللفظ
والمعنى والرابعة الـ وبني فحرف التعريف وهو من خواص الاسم اذ لا حظ
لغيره في التعريف واما الـ الموصولة فانها قد تدخل على الفعل عند المصنف
وبعض الوقيس اجيباً او عند الجمهور اضطراراً قوله ما انت بالحكم النرض
حكومتها وكان ينبغي الاحتراز عنها فان قلت هل الاول ان يعر عن حرف
التعريف بالـ او الالف واللام او باللام قلت لم في حرف التعريف
اللامه متلاعب احد هاتين شي وهمزته همزة قطع وصلت لكثر الاستعمال

ولا

ولا يحسن على هذا المذهب الا التعبير بالـ وهو مذهب الحليل
واختيار الناظم الـ ابن جني وقد حكى عن الحليل انه كان سميها الـ ولم
يكن سميها الالف واللام والشان انه ثنائي وهمزته همزة وصل راد
وهي مع زيادتها معند الـ الاعداد همزة استمع ونحوه حيث لا يحد راد
وهو مذهب سيبويه فيما نقله في التسهيل وشرجه وعلى هذا المذهب
يجوز ان يعرب الـ نظراً الى ان الهمزة معند في الوضع وهو اقس وان
يعربها بالالف واللام نظراً الى ان الهمزة راد وقد استعمل سيبويه
في كتابه العيارين والثالث انه اللام وحدها واليه ذهب شعر المناخر
ونسبه بعضهم لسببويه ولا يحسن على هذا المذهب الا التعبير
باللام ولللام على هذه المذاهب موضع غير هذا والخامسة المسند
وهو مفعول من اسند فهو لفظ صالح لان يكون مفعولاً به ومصدر
او اسم زمان واسم مكان ولا جاز ان يريد به هنا الزمان والمكان اذ لا
وجه لاداءهما ويحتمل ان يريد به المفعول وهو ظاهر عبارته وهو
صحيح لان المسند من خواص الاسماء لان المسند في الاصطلاح المشهور
هو المحكوم به والمسند اليه هو المحكوم عليه فكانه قال وتبخر الاسم
مسنداً محكوم به نحو قام زيد وزيد فاء زيد في المثال له مسند وهو
الفعل في المثال الاول والخبر في المثال الثاني وذلك من علامات اسمينه
ويحتمل ان يريد به المصدر اعني الاسناد وهو نسبة شي الى شي على جهة
الاستعمال وبه حزم الشارح ولكن لا يصح على الاطلاق لان الفعل اشرك
الاسم في الاستناد فان كل اسمهما مسند وانما اختص الاسم بالاسناد اليه
فان اجيب بما ذكره الشارح من انه اراد واسناد اليه بحرف صلته
اعتماداً على التوقيف فعليه نظراً الى الاعتماد على التوقيف لا يحسن في
مقام التعريف وان اجيب بان اللام في قوله الاسم متعلقته مسند وهي

حرف ما قبل الـ في النون
الـ في النون
الـ في النون